التكامل الخليجي في ندوة بكلية الآداب والعلوم

الدوحة - الشرق

نظمت كلية الآداب والعلوم محاضرة بعنوان "التكامل الخليجي من الحلم إلى الواقع"، قدمها د.عبدالعزيز أبو حمد العويشق مدير إدارة التكامل الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي، وتناولت مجموعة من مجالات التعاون والاتفاقيات والقضايا التي يقوم مجلس التعاون الخليجي بالعمل عليها لتحقيق التكامل الخليجي والشراكة في كل المجالات لتحقيق التكامل الخليجي في الاقتصاد والتجارة.

وفي البداية تحدث المحاضر عن تجربة اتفاقية التجارة الحرة، بين دول مجلس التعاون الخليجي والتي تم الإعلان عنها في عام 1981، ثم تم الانتقال إلى الاتحاد الجمركي في يناير 2003، والذي يعتبر أحد أهم الإنجازات التكاملية بين دول مجلس التعاون، ويمثل نقلة نوعية في العمل الاقتصادي المشترك نظراً لأنه يقوم بشكل أساسي على توحيد التعرفة الجمركية، وإزالة معوقات التبادل التجاري، وتوحيد إجراءات الاستيراد والتصدير، ومعاملة المنطقة الجغرافية للدول الست الأعضاء كمنطقة جمركية واحدة.

ويهدف الاتحاد بشكل أساسي إلى تحرير التجارة بين دول المجلس،بحيث يسمح لجميع السلع الواردة من دول المجلس الأخرى، سواء كانت وطنية أو أجنبية، بدخول الأسواق المحلية دون تعرفة جمركية ودون معوقات جمركية أو غير جمركية. وقد أثر هذا الاتحاد بشكل كبير ومباشر على التجارة البينية، التي شهدت معدل نمو عال بلغ 21 % خلال الأعوام من 2003 - 2009، وارتفع حجم التجارة البينية من 15 مليار دولار في العام 2002إلى 61 مليار دولار في عام 2009.

ثم انتقل للخطوة التالية للتكامل وهي السوق الخليجية المشتركة، والتي تم الإعلان عنها في قمة الدوحة عام 2007، وتركز على المواطنة الخليجية في المجال الاقتصادي، حيث تقوم على مبدأ أساسي وهو أن يتمتع مواطنو دول المجلس بالمعاملة الوطنية في أية دولة من الدول الأعضاء، وذلك من خلال حصولهم على نفس المزايا التي تمنح لمواطني الدولة في جميع المجالات الاقتصادية. وتتعدد أهداف السوق الخليجية المشتركة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط، تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون، ووضع أنظمة متماثلة في الشئون الاقتصادية والمالية والتجارية والجمارك والمواصلات، والشئون التعليمية والثقافية وغيرها.

ثم تناول الوحدة النقدية والتي مازال يتم العمل على إنجازها، حيث تم التريث في هذا الخصوص، وخصوصاً بعد النتائج السلبية الأخيرة للوحدة النقدية الأوربية في اليونان وايرلندا، حيث إن الخطط تعتمد على محاكاة النموذج الأوربي في تجربة اليورو. وأخيراً تطرق لمجالات التعاون الأخرى بين دول المجلس في ربط شبكة الكهرباء الخليجية، وعلاقات التعاون، وخطط العمل والبرامج، الاتفاقيات التجارية مع الدول خارج إطار المجلس.